خالد العتيبي : ضرورة تهيئة بيئة تشريعية مرنة لتحقيق التكامل الاقتصادي المأمول

العسومي : مشاركات الكويت في جميع الفعاليات تصب في دعم العمل العربي المشترك

خالد العتيبي

عادل العسومي

أشاد رئيس البرلمان العربي عادل العسومي بمشاركات الكويت في جميع الفعاليات والمناسبات التي تصب دائما في دعم العمل العربي المشترك.

جاء ذلك في تصريح للعسومي لـ«كونا» على هامش أعمال المنتدى العربي حول تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية تحت عنوان «التجارة البينية ودور القطاعين العام والخاص في تحقيق ذلك» الذي ينظمه البرلمان العربي بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

وأعرب العسومي في هذا السياق عن التقدير للمشاركة الكويتية في أعمال المنتدى الاقتصادي العربي مؤكدا حرص البرلمان العربي على تنظيم المنتدى الاقتصادي «في ضوء التحديات الاقتصادية العالمية الحالية».

وقال إن هذه التحديات مع التغيرات على مستوى العالم تحتم علينا كعرب ان يكون لدينا تكتل عربي اقتصادي قوي قادر ان يبعد الأمة العربية عن الكثير من التجاذبات والتحديات والأضرار،مؤكدا دور البرلمان العربي وقدرته على اداء رسالته «لما يحمله من شرف تمثيل الشعب العربي».

ولفت الى تغير الأحوال العالمية بشكل متسارع الأمر الذي يتطلب أن يكون لدينا كعرب وأمة عربية خطة وتحرك سريع يتماشى مع هذا التغيير «لكي نجنب الشعوب العربية أي تبعات سلبية خاصة في موضوع ما يتعلق بالغذاء وغيره من الأمور الاستراتيجية».

وأكد العسومي حرص البرلمان العربي على المبادرة والعمل دائما وفق رؤية عربية مشتركة «بعيدا عن أي تجاذبات عربية تقديرا للظروف الحالية أو أي ظروف طارئة على مستوى العالم».

من جهته أكد عضو البرلمان العربي النائب خالد العتيبي أهمية السعي لتهيئة بيئة تشريعية مرنة ومناسبة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المأمول.

جاء ذلك في تصريح للنائب العتيبي لـ«كونا» على هامش أعمال المنتدى العربي حول تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول العربية تحت عنوان «التجارة البينية ودور القطاعين العام والخاص في تحقيق ذلك» الذي ينظمه البرلمان العربي بالتعاون مع المنظمة العربية للتنمية الادارية.

وأوضح أن عقد مثل هذه المنتديات يساهم بشكل اسرع في بناء تكامل اقتصادي عربي يشارك فيه الجميع لافتا الى أن «وجود تكتلات اقليمية وجغرافية معاصرة هو الحل والسبيل لمواجهة المؤسسات الاقتصادية العملاقة التي تهدد الدول النامية».

واكد العتيبي اهمية ابراز جهود القطاع الخاص العربي في زيادة التجارة العربية البينية وإقامة الاتحاد الجمركي العربي تمهيدا للوصول الى التكامل الاقتصادي العربي المنشود.

المناور يقترح تعديلاً على مرسوم الإيجارات بمنح رئيس المحكمة حق إعطاء صلاحيّة الإخلاء لـ«التحقيقات»

أسامة المناور

أعلن النائب أسامة المناور عن تقديمه اقتراحا بقانون باستبدال نص المادة «24» من أحكام المرسوم بالقانون رقم «35» لسنة 1978 في شأن إيجارات العقارات.

وجاء في نص الاقتراح:

«مادة أولى» : تعدل الفقرة الثانية من المادة 24 المرسوم بقانون رقم «35» لسنة 1978 في شأن إيجار العقارات والقوانين المعدلة له لتصبح كالآتي: –

«وتشكل دائرة خاصة بالمحكمة الكلية لإصدار الاحكام في دعاوى الإخلاء التي يثبت تخلف المستأجر عن دفع الإيجار الشهري، بعد إنذاره عن طريق المخفر، ويكون الأمر غير قابل للطعن، وذلك خلال ميعاد لا يجاوز مدة الثلاثين يوما وذلك عن الدعاوى التي لا يزيد نصابها المالي عن خمسمائة دينار، ويكون مشمولا بالتنفيذ الجبري، كما يجوز أن يفوض رئيس المحكمة الكلية مدير عام الإدارة العامة للتحقيقات في إصدار أمر الإخلاء للعين المستأجرة والأداء عن الأجرة المستحقة، على ألا تقل درجة مصدر القرار عن مدعي.

ويحدد رئيس المحكمة الكلية ومدير عام الإدارة العامة للتحقيقات في كل محافظة مكتب للفصل في الدعاوى».

«مادة ثانية» : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء –كل فيما يخصه– تنفيذ احكام هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية انه نظرا لما لوحظ من تزايد دعاوى الإيجارات بما يعكس وجود مشكلة حقيقية في العلاقة بين المؤجر والمستأجر واستغلال البعض لبعض نصوص القانون للتهرب من الوفاء بالالتزامات الناشئة عن تأجير العقارات بما يهدد الاطمئنان بعدم وجود ضمانات لحقوق الملاك المؤجرين من عمليات التهرب عن سداد الأجرة.

لذا جاء هذا القانون ليحدد ميعاد شهر من تاريخ اول جلسة للفصل في دعاوى الإيجارات والإخلاء للمستأجر عن الدعاوى التي لا يزيد نصابها المالي عن خمسمائة دينار، كما نص القانون جواز تفويض الادارة العامة للتحقيقات للفصل في دعاوى الإيجارات بالإخلاء والأداء عن الأجرة المستحقة، وذلك بعد انذار المتخلف عن السداد عبر مخفر المنطقة، وان يحدد رئيس المحكمة ومدير عام الإدارة العامة للتحقيقات مكاتب في المحافظات للفصل في مثل هذه الدعاوى.

ويهدف القانون إلى تسهيل أداء الحقوق للمؤجرين من المستأجرين وردع المستغلين والمماطلين في أداء الأجرة المستحقة عليهم او المتلاعبين والمتهربين من الالتزام بالتعاقدات الإيجارية، خاصة ذات النصاب المالي الذي لا يزيد عن خمسمائة دينار وتكون فيه الحقوق واضحة ولا تستلزم ان يتعرض المؤجرين إلى ثقل عبء التقاضي وطول المدة وتعطل اشغال العين محل الإيجار في ظل التنازع القضائي على عدة درجات.

عبدالكريم الكندري يسأل الرشيد عن قيمة الرسوم المحصّلة على الشركات والأفراد نظير امتلاك الأراضي الفضاء المخصصة للسكن

عبدالكريم الكندري

وجه النائب د. عبدالكريم الكندري سؤالا إلى وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد، عن قيمة الرسوم المحصّلة على الشركات والأفراد نظير امتلاك الأراضي الفضاء المخصصة للسكن.

ونص السؤال على ما يلي: استنادا إلى القانون رقم «50» لسنة 1994 بشأن استغلال القسائم والبيوت المخصصة لأغراض السكن الخاص، حيث يقضي القانون بفرض رسوم على قسائم السكن الخاص غير المستغلة المملوكة للشخص الطبيعي أو الاعتباري.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – جدول تفصيلي سنوي بقيمة الرسوم المحصّلة على الشركات والأفراد نظير امتلاك الأراضي الفضاء المخصصة للسكن من عام 2017 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال مبينا فيه عدد الأراضي ومساحاتها والمناطق الواقع بها.

2 – هل هناك من امتنع عن سداد هذه الرسوم؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما إجراءات الوزارة تجاه ذلك؟ مع تزويدي بأسماء ملاك هذه الأراضي ومساحاتها وقيمة المبالغ المستحقة عليهم.

3 نواب لإطلاق اسم أحمد القطان على أحد المرافق العامة التعليمية أو الدينية

أسامة الشاهين

حمد المطر

عبدالعزيز الصقعبي

أعلن 3 نواب عن تقدمهم باقتراح برغبة بإطلاق أسم الشيخ الجليل أحمد عبدالعزيز القطان «رحمه الله» على إحدى المرافق العامة، التعليمية أو الدينية.

ونص الاقتراح الذي تقدم به كل من النواب أسامة الشاهين، ود.حمد المطر، ود. عبدالعزيز الصقعبي، على ما يلي:

فقدت دولة الكويت العالم الإسلامي والداعية والخطيب الكبير – المرحوم بإذن الله تعالى – الشيخ الجليل. أحمد عبدالعزيز القطان عن عمر يناهز الـ76 عاماً، وقد أفنى الفقيد حياته وسخرها في خدمة دين الله عز وجل، حيث كان من أبرز وأشهر الخطباء حتى لقب بخطيب منبر الدفاع عن المسجد الأقصى.

وقد حصل رحمه الله على دبلوم المعلمين من معهد المعلمين عام 1969، وقام بالتعليم والتربية سنوات طويلة، وانتهج طوال مسيرته منهج الوسطية والاعتدال في دعوته وتبنيه للقضايا الإسلامية، وعرف المرحوم الشيخ أحمد القطان بدفاعه القوي من على المنابر عن قضايا الأمة الإسلامية وخاصة القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك.

كما كان للداعية رحمه الله العديد من المؤلفات ومنها :»سلسلة اللمسات المؤمنة للأسرة المسلمة – سلسلة تربية الأولاد في الإسلام – سلسلة خواطر داعية – سلسلة قراءة لكتاب رياض الصالحين – سلسلة ثورة الشعب الفلسطيني – سلسلة إعداد الفاتحين – سلسلة مفاتيح الجنة»، كما له آلاف المشاركات والمداخلات والأشرطة المسجلة بخطبه ودروسه القيمة.

كما حصل رحمه الله على جائزة «أستاذ الجيل» والمقدمة من جلالة ملك البحرين في عام 2009، وكان عضواً بارزاً في الوفد الشعبي الكويتي أثناء الاحتلال العراقي الغاشم في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وشمال أفريقيا.

فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

« إطلاق أسم الشيخ الجليل. أحمد عبدالعزيز القطان «رحمه الله» على إحدى المرافق العامة، التعليمية أو الدينية، تقديراً وعرفانا لجهوده ومسيرته الدعوية والتربوية».

عبد الله المضف : مستمر في محاسبة المتجاوزين في «الزراعة» .. وسأتبنى ملف «الفتوى والتشريع»

عبد الله المضف

أكد النائب عبدالله المضف استمراره في محاسبة أي قيادي يعتدي علي المال العام او يتسبب في الاضرار به ، ودعمه ومساندته كل قيادي ينتصر للبلد ومؤسساته والمال العام.

واوضح المضف في تصريح صحفي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة أن هناك معلومات ظهرت من خلال محاضر توزيع الحيازات الزراعية ، وذكر فيها أن توزيع بعض هذه الحيازات تم بـ «أوامر عليا».

وقال المضف إن بعض قيادات هيئة الزراعة «تعتبر غير مؤتمنة علي المال العام» مستغربا أن تكون كلمة « الأوامر العليا « عذرا في كل قضية فساد مثلما حصل في صندوق الجيش وتوزيع بعض الحيازات الزراعية المخالفة للقانون.

وخاطب المضف وزير الديوان الأميري قائلا «إن بعض هذه القيادات تصدر بها مراسيم أميرية ثم تقوم بتوزيع الحيازات بطريقة خاطئة تحت مسمى « أوامر عليا»، متسائلاً» فما المقصود بهذا الأمر وما الإجراءات المتبعة بشأنه»؟.

ولفت المضف إلى أنه تحمل أمانة ملف الحيازات الزراعية وسيستمر في محاسبة كل شخص لا يطبق القانون وبنفس الوقت سيكون في ظهر كل قيادي ينتصر للبلد ومؤسساته والمال العام.

من ناحية أخرى، قال المضف إنه قدم اليوم سؤالين الأول عن دور»الفتوى والتشريع» كونها تعتبر محامي الدولة لمعرفة هل هذا المحامي ناجح أو فاشل ؟

وأضاف إنه طلب كشفا بالقضايا التي تولتها «الفتوى» نيابة عن الدولة سواء كانت قضايا رابحة أم خاسرة وقيمة الأموال التي خسرتها في هذه القضايا.

وأشار إلى أن كل قضية تبناها اكتشف أن هناك فتويين متضاربتين، متسائلا عن الشخص المسؤول عن هذا التضارب ولمصلحة من ؟.

وأكد أنه في «الفتوى» فيها رجال مخلصون يعملون جاهدين لتحقيق الصالح العام.

وأضاف أن ملف الفتوى والتشريع وما يحدث فيه من تخبطات، محل اهتمام وسأوجه كل جهدي لهذا الملف ، مؤكدا على «ضرورة تصويب الملاحظات ومحاسبة المخطئ وإلا سيحاسب الوزير القادم الذي لا نعلم من هو».

الحجرف للموسى : ما خطة «الأشغال» لصيانة وإصلاح وتجديد طرق منطقتي الرابية والعمرية ؟

مبارك الحجرف

وجه النائب مبارك الحجرف سؤالين إلى وزير الأشغال العامة وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة علي الموسى، نصا على ما يلي:

السؤال الأول : تعاني منطقتا الرابية والعمرية من عدم الاهتمام والإهمال بالطرق الرئيسية والداخلية المتهالكة التي تحتاج إلى الصيانة والإصلاحات والترميم والسفلتة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما خطة وزارة الأشغال العامة لصيانة وإصلاح وتجديد طرق منطقتي الرابية والعمرية، وتاريخ الصيانة والإصلاح، والشركة المنفذة للأعمال، مع تضمينه أسماء الشوارع.

3 – هل توجد عقود صيانة للطرق بصفة دورية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بها.

السؤال الثاني : تعاني طرق مناطق محافظة الجهراء «القصر والنعيم وتيماء وسعد العبدالله قطعة 11، 10، 9، 8» من حفر الأرضيات وعدم الاهتمام والإهمال في الطرق الرئيسية والداخلية المتهالكة مما تتطلب الصيانة والإصلاحات والترميم والسفلتة.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – ما خطة وزارة الأشغال العامة لصيانة وإصلاح وتجديد طرق مناطق محافظة الجهراء «القصر والنعيم والنسيم وتيماء وسعد العبدالله قطعة 11، 10، 9، 8»؟

2 – كشف بآخر أعمال الصيانة للطرق الرئيسية والداخلية لمناطق محافظة الجهراء المذكورة وتاريخ أعمال الصيانة والإصلاح والشركة المنفذة للأعمال مع بيان أسماء الشوارع والمناطق في المحافظة.

3 – هل توجد عقود صيانة للطرق بصفة دورية في محافظة الجهراء ومناطقها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بها.